

مفهوم الاستدلال النحوي وطبيعته

The concept and nature of syntactic inference

ذ. محمد ميساوي¹، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

الكلمات المفتاحية	الملخص
الاستدلال النحوي؛ طبيعة الاستدلال؛ الآليات الاستدلالية؛ القياس النحوي؛ أصول النحو.	يدرس هذا البحث مفهوم الاستدلال النحوي وطبيعته وآليات اشتغاله في الدرس النحوي العربي، من خلال مقارنة وصفية تحليلية تستند إلى قراءة نماذج من المصادر النحوية الأصلية. وينطلق البحث من بيان مفهوم الاستدلال في الدرس اللغوي، ثم يستعرض حضوره في علم المنطق وأصول الفقه، وصولاً إلى تحديد مفهومه عند النحويين. كما يتتبع تطور الاستدلال النحوي منذ اعتماده على الأصول السماعية والقياس، وصولاً إلى تنوع آلياته بين الآلة النصية والآلة العقلية، وما ارتبط بهما من الشواهد والاستنباط والقياس والحجاج. ويكشف البحث أن اتساع الاستدلال النحوي ارتبط بعوامل متعددة، من أبرزها التأثير بمناهج العلوم الدينية والعقلية، ونقص النص أو الاستقرار النحوي. ويخلص إلى أن الاستدلال مثل أساساً مركزياً في بناء القواعد والأحكام النحوية، واتخذ بعدين متكاملين: تطبيقياً ونظرياً.
Keywords	Abstract
This study examines the concept, nature, and mechanisms of syntactic inference in Arabic grammatical thought through a descriptive and analytical approach based on selected examples from primary grammatical sources. It first explores the general concept of inference and its development in logic and Islamic legal theory, before examining its specific meaning and uses among Arab grammarians. The study then traces the development of syntactic inference from its initial reliance on transmitted linguistic evidence and analogy to the diversification of its inferential mechanisms, particularly textual and rational mechanisms. It also identifies the main factors that contributed to the expansion of grammatical inference, including the influence of religious and rational sciences, the absence or limited availability of textual evidence, and grammatical debates and disputations. The study concludes that inference constituted a central foundation for establishing grammatical rules and judgments and developed along both practical and theoretical dimensions.	Syntactic Inference; Nature of Inference; Inferential Mechanisms; Grammatical Analogy; Principles of Arabic Grammar.

1 يندرج هذا العمل ضمن سياق إنجاز أطروحة دكتوراه، بإشراف الأستاذة الدكتورة بشرى أفرح، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

مقدمة

كان الاستدلال من أبرز الآليات، والوسائل التي اهتم بها النحوي أثناء الممارسة اللغوية، بغية الحصول على معارف جديدة، والوصول إلى نتائج صحيحة، تجلت في بناء الأحكام النحوية، وتأسيس القواعد، واستنباط الأصول والكتليات العامة، ولم يسر النحويون على نمط واحد في عرض هذه الممارسة النحوية، بل سلكوا فيها سبلا متنوعة ربما كان مرد هذا إلى طبيعة الاستدلال في المدونة النحوية، التي تشكلت معالمها في الإحاطة بنصوص اللغة العربية، والتعقيد لها على أساس أن "المصير إلى ما قالته العرب هو الواجب"، أو القياس على النصوص السماعية تحت ضابط "قف حيثما وقفوا ثم قس". وفي غياب هذين الأصلين لجأ النحاة إلى طرق أخرى موسعة استمدت من علوم متعددة حتى غدا الاستدلال منهجا منتظما ينتج من خلاله النحوي الأحكام، والقواعد والأصول. ويوظفه في الجدل والحجاج.

فما الاستدلال؟ وما أهميته في الدرس النحوي؟ وما آلياته عند النحويين؟

مشكلة البحث

يُعدّ الاستدلال من الآليات المركزية التي اعتمد عليها النحويون في بناء الأحكام النحوية وتأسيس القواعد وتوجيه الظواهر اللغوية، غير أن ممارسته في المدونة النحوية لم تجر على نمط واحد، بل تنوعت آلياته ومصادره واتسعت مجالات توظيفه تبعًا لتطور الدرس النحوي وتداخل النحو مع علوم أخرى، ولا سيما المنطق وأصول الفقه والكلام. ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما مفهوم الاستدلال النحوي، وما طبيعته، وما أبرز آلياته والعوامل

التي أسهمت في تطوره واتساع مجالات توظيفه في الدرس النحوي العربي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة، أهمها:

- ما المقصود بالاستدلال النحوي، وكيف تبلور مفهومه عند النحويين؟
- ما طبيعة الاستدلال النحوي، وكيف تطور في الممارسة النحوية؟
- ما أبرز الآليات التي اعتمدها النحويون في استدلالاتهم؟
- ما العوامل التي أسهمت في تطور الاستدلال النحوي واتساعه؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد مفهوم الاستدلال النحوي وبيان معالنه في المدونة النحوية.
- الكشف عن طبيعة الاستدلال النحوي وتتبع مظاهر تطوره في الممارسة النحوية.
- رصد أبرز الآليات الاستدلالية التي اعتمدها النحويون، والتمييز بين الآلية النصية والآلية العقلية.

- بيان العوامل المؤثرة في تطور الاستدلال النحوي واتساع مجالاته، ولا سيما صلته بمنهج العلوم الدينية والقواعد العقلية، ونقص النص أو الاستقراء، والمناظرات.
- إبراز وظيفة الاستدلال في بناء الأحكام والقواعد النحوية وفي توجيه الخلاف والحجاج بين النحويين.

الدراسات السابقة

- هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالاستدلال عامة وبالأستدلال النحوي خاصة نذكر منها:
- "الاستدلال عند النحاة العرب بين الأسس المعرفية والاشكالات المنهجية" لعابدة قرسييف.
 - و"أصول الاستدلال والاعتراض النحوية عند أبي حيان الأندلسي من خلال تفسيره" البحر المحيط "دراسة وصفية تحليلية" لسالم شرابي.
- وغيرها من البحوث التي اهتمت بالاستدلال النحوي نظريا وتطبيقا، لكن المقال الذي نقدمه يختلف عن تلك الدراسات، فقد خالفناهم في تعريف الاستدلال النحوي، وفي العوامل التي أسهمت في توسيع الاستدلال.

خطة البحث

التقديم

المبحث الأول: مفهوم الاستدلال النحوي

- المطلب الأول: تعريف الاستدلال
- المطلب الثاني: مفهوم الاستدلال عند المناطق والأصوليين
- المطلب الثالث: تعريف الاستدلال عند النحويين.

المبحث الثاني: طبيعة الاستدلال.

- المطلب الأول: تطور الاستدلال عند النحويين.
- المطلب الثاني: الآلية الاستدلالية.
- المطلب الثالث: عوامل تطور الاستدلال.

خاتمة.

منهج الدراسة

فرضت علينا طبيعة الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بحيث حاولنا قراءة المادة العلمية النحوية من مصادرها الأصلية، واختيار نماذج معينة تحقق الغاية من الدراسة مع وصفها وتحليلها.

المبحث الأول: مفهوم الاستدلال النحوي

المطلب الأول: تعريف الاستدلال

الاستدلال مصدر من الفعل "استدل" الذي يعود إلى الفعل الثلاثي "دل"، أي أبان الشيء بأمانة¹، واستدل بزيادة الحروف (الألف والسين والتاء) تعني في الغالب الدلالة على الطلب، يقال استدل فلان على الشيء: طلب دلالة عليه، واستدل بالشيء على الشيء: اتخذ دليلا عليه².

أما مصطلح الاستدلال بشكل عام، فقد عرفه الجرجاني بقوله: "تَقْرِيرُ الدَّلِيلِ لِإثْبَاتِ المدلُولِ"³.

وعلى هذا فالاستدلال طلب الدليل، أو هو عملية إقامة الدليل، أو الطريق المرشد إلى المطلوب، وجاء بالدليل لإثبات المدلول عليه.

وقد انتشرت دلالات هذا المصطلح في ميادين المعرفة المختلفة بحيث اشتهرت في العلوم العقلية إلى أن امتدت مساحة استعماله في علم النحو.

المطلب الثاني: مفهوم الاستدلال عند المناطق والأصوليين

من خلال قراءتنا لأبعاد الاستدلال النحوي نجد أنه ارتبط بعلمي المنطق وأصول الفقه، وهذا راجع إلى طبيعة هذين العلمين في المنظومة الفكرية العربية، لأن اشتغالهما العلمي في الأساس هو "الدليل"، لهذا استمد النحوي معارفه الاستدلالية من حيث التنظير، والتقعيد، والتفريع من أفكار هذين العلمين ومعارفهما.

فقد تأسس مفهوم الاستدلال من قاعدة علمية ذات مرجعية منطقية وأصولية. لهذا قبل الحديث عن الاستدلال في الفكر النحوي وتحديد معالمه، نقف عند مصطلح "الاستدلال" في علم المنطق وعلم أصول الفقه.

¹ مقاييس اللغة، ابن فارس أبو الحسين أحمد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ط 1399 هـ - 1979 م. 359/2.

² المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1972 م 1392 هـ، 294/1.

³ التعريفات، الجرجاني الشریف، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان؛ الطبعة: الأولى 1403 هـ، 1983 م، ص 17.

أولاً: تعريف الاستدلال عند المناطقة

كان للاستدلال حضور قوي في الفكر المنطقي، بل هو الجوهر الذي اشتغل عليه هذا العلم سواء في التنظير للمسائل العقلية، أو في عرض القضايا الفكرية. فالاستدلال في المنطق يندرج ضمن قاعدة علمية مرجعها العقل في الأساس، لهذا عرف المناطقة الاستدلال بأنه: "استنتاج قضية مجهولة من قضية أو قضايا معلومة¹ أو هو "التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بواسطة حكم تصديقي معلوم أو بملاحظة حكمين فأكثر من الأحكام التصديقية المعلومة"²، فعملية الاستدلال في المنطق تقوم على البرهنة العقلية على صحة المدلول. ويكون الاستدلال "بإحدى الطريقتين، إما انتقال على العلة أو المعلول فيسمى استدلالاً "إيَّياً"، أو بالعكس فيسمى استدلالاً "ليَّياً"³. وتقسيم الاستدلال إلى إيَّيٍّ وليَّيٍّ⁴ باعتبار انتقال من العلة إلى المعلوم، أو الأثر إلى المؤثر أو بالعكس، وهناك تقسيم آخر أشار إليه المناطقة على أساس بناء المعارف وانتقالها من قضية كلية إلى قضية أخرى. ويتمثل في نوعين هما: الاستدلال المباشر: هو استدلال ينتقل فيه الفكر من قضية واحدة فقط تتكون من موضوع ومحمول إلى قضية أخرى تدعى نتيجة تتكون من موضوع ومحمول أيضاً.

أما الاستدلال غير المباشر: هو استدلال ينتقل فيه الفكر من مقدمتين أو أكثر للحصول على نتيجة.⁵

1 المصدر نفسه.

2 ضوابط المعرفة، وأصول الاستدلال والمناظرة، الميداني عبد الرحمان حسن حبنكة، دار القلم، دمشق، سوريا، 1414هـ 1993م، ص149.

3 التعريفات ص18.

4 جاء في كتاب "المنطق"، المظفر، محمد رضا، مطبعة النعمان، النجف العراق، تاريخ النشر: 1968م. ص363، 364: "الاستدلال الإيَّي هو انتقال من العلم بالمعلول إلى العلم بالعلة، أو من العلم باللازم إلى العلم باللازم الآخر، كالاستدلال بوجود النهار على وجود وطلوع الشمس، فوجود وطلوع الشمس علة لوجود النهار، ولكن إذا لم نشاهد الشمس، ولكن رأينا أن النهار متحقق تنتقل بذلك إلى العلم بوجود الشمس، وقد ينعكس الأمر فنتقل من العلم بالعلة إلى العلم بالمعلول، وهو المسمى بالبرهان الليَّي، وهو مأخوذ من "لم" الذي يستعمل للسؤال عن علة الشيء، كالاستدلال بوجود الشمس على وجود النهار (الشمس طالعة فالنهار موجود)".

5 - يتخذ الاستدلال غير المباشر ثلاثة أشكال وهي:

- الاستدلال الاستنباطي: هو الاستدلال الذي تنتقل فيه من مقدمتين كبيرى وصغرى بينهما حد مشترك لنصل إلى نتيجة تلزم عن المقدمتين، ويشترط -على الأقل- أن تكون الكبرى كلية، وأن تكون النتيجة إما كلية أو جزئية.

يتبين من خلال التعريفات السالفة الذكر أن الاستدلال يرتبط بالعملية العقلية التي تنتقل من قضية معلومة إلى تحقيق نتائج كانت مجهولة وقد يكون هذا الانتقال بواسطة أو بدونها.

ثانيا: مفهوم الاستدلال عند الأصوليين

يعد علم أصول الفقه من أهم العلوم الذي مثل الاستدلال بشموليته وكلياته، وأكثر من قعد للآلة الاستدلالية سواء الآلة النصية، أو الآلة العقلية، وهذا راجع إلى طبيعة علم أصول الفقه. فهو علم يبحث في الأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة الأحكام الشرعية والسعي إلى إثباتها. لهذا اهتم الأصوليون كثيرا بالاستدلال تعريفا وتنظيرا وتقييدا. والناظر في المدونة الأصولية يجد أكثر من تعريف للاستدلال، فهو: "طلب الدليل الشرعي للتوصل بالنظر الصحيح فيه إلى الحكم الشرعي"¹. إلا أن الدليل المطلوب قد يكون عاما شاملا للأدلة النصية من الكتاب والسنة وغير الأدلة النصية كالإجماع والقياس، وقد يراد به دليل مخصوص وهو "ما ليس بنص ولا إجماع ولا قياس علة وهو ثلاثة أقسام تلازم بين حكمين من غير تعيين علة واستصحاب وشرع من قبلنا"². وقد قسموا الأدلة إلى أدلة إجمالية وإلى أدلة فرعية³، بهذه المفاهيم أخذ النحوي يؤطر للاستدلال ويأخذ بتقسيمات الأصوليين.

المطلب الثالث: تعريف الاستدلال عند النحويين

المطلع على المؤلفات النحوية يجد أن النحوي لم ينظر للدليل من منظور دلالة اللغوية، ولم يستقل بتعريف خاص للاستدلال، لأن النحوي مارس الدليل، حسب ما تلميه طبيعته المعرفية، فعمله في الأصل هو دراسة التراكيب من الناحية

- الاستدلال الاستقرائي: هو استدلال ننطلق فيه على الأقل من مقدمتين، ويشترط أن تكون فيه المقدمة الكبرى جزئية والنتيجة كلية.

- الاستدلال التمثيلي: هو استدلال الذي ننقل فيه من مقدمات جزئية إلى نتيجة جزئية، وهو أضعف أنواع الاستدلالات من الناحية المنطقية ولا يعتبره أرسطو استدلالا حقيقيا، بل يقول عنه بأنه: استدلال مزيف، لأنه لا يهدف إلى تأسيس على معرفة كلية، بل يظل في حدود الجزئيات ولا يرقى إلى مستوى المعرفة الكلية، وغالبا ما يستعمل هذا الاستدلال في الخطابة والبلاغة. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي محمد بن علي، مكتبة: لبنان ناشرون الطبعة: الأولى، 1996م. ص172. والمرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، حجازي عوض الله، دار الطباعة المحمدية، مصر، ط6، (د ت). ص253.

1 - ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ص149.

2 - منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب، ط دار الكتب العلمية دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى: 1405هـ/1985م. ص 202-203.

3 والأدلة الإجمالية عندهم الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والأدلة الفرعية كثيرة منها الاستحسان والعرف والاستصحاب والمصالح المرسلة.

التطبيقية، وممارسة القواعد أثناء التحليل والاستنباط، رغم ذلك لم تخل محاولات النحاة بتحديد مفهوم الاستدلال، خاصة في مؤلفات النحويين المتأخرين أو الذين اهتموا بأصول النحو.

حاول الأنباري تعريف الاستدلال بقوله: "اعلم أن الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم" ثم بعد ذلك وضع مفهوم الدليل فقال: الدليل عبارة عن معلوم يُتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراباً¹. وقد ذكر تعريفاً آخر للدليل فقال: "الدليل ما يُرشد إلى المطلوب"².

يلاحظ على هذه التعاريف أنها لا تبتعد عن المفهوم اللغوي إذ الاستدلال في اللغة طلب الدليل، ثم هناك ملاحظة أخرى أنه عرف الدليل بما عرفه الأصوليون. إلا أن الناظر في المؤلفات النحوية يجد أن الاستدلال لا يتوقف عند تعريف ابن الأنباري، بل مارس النحوي الاستدلال بمفهومه الواسع بحسب ما يعرف في علم المنطق، أو علم الكلام، أو علم الأصول، فقد تداخلت هذه العلوم في عقل النحوي، واستحضر آلياتها الاستدلالية لإنتاج الأحكام وبناء القواعد، أو استثمارها في الجدل والحجاج.

وهكذا نصل إلى تعريف خاص يمكن أن يجمع ما تقدم فنقول:

الاستدلال³ آلة ترتبط بالدليل النقلي أو العقلي بغية إثبات الأحكام أو نفيها، ثم توظيفها في الاستنباط والتفعيد أو الحجاج والخلاف النحوي.

¹ الإغراب في جدل الإعراب، الأنباري أبو البركات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (1377هـ / 1957م) ص 45.

² مع الأدلة الأنباري أبو البركات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (1377هـ / 1957م) ص 81.

³ قد تتقاطع دلالات بعض المفاهيم مع الاستدلال كالاحتجاج والاستشهاد، وبيانها أن الاستشهاد هو الإتيان بدليل نقلي من القرآن الكريم أو كلام العرب لبناء حكم وتأسيس قاعدة، أما الاحتجاج يؤتى به في مواقف معينة كالجدل والخلاف لتدعيم رأي أو رده، أما الاستدلال فأعم منهما فالفرق إذاً بين هذه المصطلحات هي في وظيفة كل واحد منهم وطريقة استعمالهم في سياقات محددة.

المبحث الثاني: طبيعة الاستدلال

المطلب الأول: تطور الاستدلال عند النحويين

كانت الأصول السماعية المادة الأولية للاستدلال، لأن في بدايات نشأة النحو كان الاعتماد في الأساس على القرآن، وكلام العرب، إلا أن عقل النحوي اصطدم بوقائع لغوية جديدة، فاتسع فكره، وامتد نظره، فلجأ إلى آليات استدلالية تواكب الأساليب الطارئة على البيئة اللغوية العربية فدخل القياس في مرحلة مبكرة.

وكان أشهر من روج للقياس الحضرمي¹ الذي قيل: "إنه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"². والقياس الذي مده الحضرمي هو قياس المشابهة³ وليس القياس الجدلي أو القياس المنطقي العقلي. حيث جعل الحضرمي المسموع أصلاً في القياس، فحمل ما لم يُسمَع على ما سُمِع، فصار كل "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"⁴. ويظهر هذا من خلال الشواهد التي نقلت عنه منها ما قال ابن سلام: "قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟ قال: قلت له: هل يقول أحد الصويق، يعني: السويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"⁵.

فهذا النوع من القياس صار أصلاً من الأصول العامة التي انطلق منها اللغويون عامة والنحويون بصفة خاصة، فقد استعانوا به في تفسير كثير من قضايا اللغة والنحو، واتخذوه ضابطاً رئيساً يضبط عدداً من الظواهر اللغوية في العربية،

¹ كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أحد أئمة اللغة العربية ت 173هـ. قال أبو الطيب اللغوي بأنه "أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه" ينظر: مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي، دار النهضة القاهرة. ص 12.

² "ذلك أن سيبويه قد سمى في كتابه من روى عنهم أصول النحو من الأئمة ولم يتجاوز الحضرمي إلى إمام قبله". ينظر: طبقات فحول الشعراء الجمحي محمد بن سلام، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط 1400هـ / 1980م. 1/ 14.

³ وقال الأنباري في تعريفه: "هو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه، من غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، ذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم". لمع الأدلة، ص 107، 108.

⁴ الخصائص، ابن جني، تحقيق الشيخ محمد علي النجار، المكتبة العلمية بيروت (بدون) ط. 328/1.

⁵ طبقات الشعراء، ص 7.

سواء أكان في المجال الصرفي كصياغة الأبنية، أم في المجال النحوي كعمل المشتقات، والممنوع من الصرف، والمبنيات من الأسماء؛ إذ إنه يفسر هذه الظواهر تفسيراً منطقياً يقوم على العلاقات بين العناصر اللغوية¹.

ثم توسع الاستدلال كثيراً مع الخليل وسيبويه² والنحاس والفارسي وابن جني والزجاج والزرجاني، ثم اكتملت صورة الاستدلال في ذهن النحويين المتأخرين الذين استفادوا من التراث الضخم الذي وصلهم عبر التراكم المعرفي الذي تطور من خلال أزمنة متعددة.

المطلب الثاني: الآلية الاستدلالية

أ- الآلة النصية:

والمقصود بالآلة النصية تلك الشواهد المستمدة من القرآن الكريم والحديث النبوي³، أو النصوص التي وصلت النحاة عن طريق السماع والرواية من كلام العرب، فالنحويون عموماً نظروا إلى هذه النصوص باعتبارها ركيزة أساسية في بناء المنظومة النحوية، فأنشأوا منها قواعد وأحكاماً كما وظفوها في عملية الترجيح والتوجيه ودعم الآراء، فكانت منطلقاً لتدوين نظريتهم النحوية بشكل علمي دقيق.

إلا أننا ننبه أن النص الشعري يأتي في مقدمة الآليات الاستدلالية، بل يعد من أهم مصادر الاستشهاد التي لقيت عناية خاصة عند النحويين، فقد أكثروا من الاستشهاد به واعتمدوا عليه في تقرير كثير من القواعد والأحكام النحوية

¹ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعتيقها، النجار لطيفة إبراهيم، الناشر: دار البشير الطبعة: الأولى - 1414هـ - 1994م، ص 79.

² انطلق سيبويه في استدلالاته من رحم اللغة نفسها، سواء من القرآن أو من كلام العرب، أو من أدلة أخرى استخلصها من طبيعة اللغة نفسها، منها القياس، أو الاستدلال بسياق المقام، أو المقال، أو قواعد الأعمال، أو أقوال النحاة خاصة آراء شيخه الخليل.

³ ظل موقع الحديث النبوي الاستدلالي ضعيفاً، فلم يذكر النحاة الأوائل الحديث النبوي إلا في مواطن معينة جاءوا به لتأكيد قاعدة، أو توضيح كلمة غريبة، أو لبيان نوع من التعبير. والسبب في عدم الاعتماد النحاة الأوائل على الحديث النبوي هو اكتفاءهم بالتراث اللغوي الضخم الذي وصلهم عن طريق السماع إضافة إلى الضوابط التي وضعوها في بناء القواعد التي رأوا أنها تتوفر فقط في القرآن الكريم وكلام العرب من شعر ونثر، وإن كانت هناك أسباب أخرى كالرواية بالمعنى أو لوقوع اللحن فيه من رواية الأعاجم، والسبب كما قالت خديجة الحديثي في كتاب: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الحديثي خديجة، دار الرشيد الطبعة الأولى بغداد العراق، 1981م، ص 367: "أن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو"

ووظّف كذلك في مسائل الخلاف والاحتجاج والترجيح بين المذاهب النحوية والآراء المختلفة والمناقشات العلمية، لهذا وضعوا شروطاً وضوابط للأخذ والرواية فحدّدوا زمن من يحتج بقوله، وظهر ما يعرف بعصور الاحتجاج والاستشهاد، ووضعوا مكان القبائل¹ التي تبنى على أساس لغتها القواعد والأحكام، وقسموا المادة اللغوية إلى متواتر وآحاد ووضعوا شروطاً لنقل اللغة واعتدوا بمبدأ الشيوع في استخراج الظاهرة النحوية من المادة اللغوية.²

ب- الآلة العقلية:

تستمد هذه الآلة قواعدها من المنطق، والكلام، والجدل وأصول الفقه، وقد استند إليها النحوي لتكون وسيلة إلى استنباط الأحكام، وتوجيه الآراء، وفهم التركيب اللغوي بدقة وعقلانية. فلا ريب أن القواعد المنهجية العقلية كانت ملكة راسخة متأصلة لدى النحاة الأوائل ومركوزة في فكرهم إلا أن قواعد الأصول، ومبادئ علم المنطق، وعلم الكلام أكسبتها قوة ومتانة، فغدت تلك القواعد تمثل خطوات ومناهج يبذل النحوي من خلالها جهده، ويجيل نظره للوصول إلى الحكم.

ومن أمثلة الآلة العقلية القياس المنطقي فقد وظف النحاة هذا النوع من القياس في إطار الحجاج والخلاف النحوي من أجل إسكات الخصم وإلزامه.

مثلاً ذكر الأنباري في الإنصاف³ مسألة استعمال "ما أفعله" من البياض والسواد احتج البصريون بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز استعمال "ما أفعله" من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لوناً غيرهما من سائر الألوان فكذلك لا يجوز منها وبصورة الاستدلال القياسي سيكون دليله على النحو الآتي:

- كل الألوان لا يجوز التعجب منها (مقدمة كبرى)

- السواد والبياض بعض الألوان (مقدمة صغرى)

- إذن السواد والبياض لا يجوز التعجب منها (نتيجة).

وبهذه الصورة استطاع النحوي أن ينوع في استدلالاته أثناء الممارسة النحوية، فأحياناً يخضع لسلطة العقل ومبادئه الفكرية، وأحياناً أخرى لا يخرج عن طبيعة الاستدلال اللغوية المحضة، إلا أن هذا التنوع جاء عبر عوامل متعددة.

¹ أن العرب الذين يوثق بعريتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع.

² أصول التفكير النحوي، أبو المكارم علي، دار غريب، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2007م. ص 67.

³ الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري أبو البركات عبد الرحمن، ت - جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 2002م. 149/1-150.

المطلب الثالث: عوامل تطور الاستدلال

أ- التأثير بمنهج العلوم الدينية والقواعد العقلية

تأثر علم النحو بأصول العلوم العقلية والنقلية، ومنهجها الاستدلالية، وطرقها التعليلية. وهذا راجع إلى هيمنة هذه المعارف على الساحة العلمية الإسلامية، فالنحوي كغيره من العلماء كانت له صلة قوية بمختلف العلوم، فكان مطلعاً وعالماً بالعلوم الدينية، كما كانت له صلة بالفلسفة والمنطق والعلوم العقلية.

فلم يعد الاستدلال النحوي حبيس السماع أو قياس الشبه، فقد أمدته العلوم النقلية والعقلية بمجموعة من القواعد الاستدلالية، فتأثر النحوي بأصول علماء الحديث¹ ومنهج المتكلمين² وقواعد الأصوليين³ وصرامة المنطقيين.

تداخلت هذه العلوم في عقل النحوي الجدلي، واستحضرها لاستنباط الأحكام، واستخراج القواعد، وتوجيه الخلاف والحجاج، وهذا ما نلمسه عند أعلام النحو العربي خاصة ابن جني الذي حاول استخراج الأصول الاستدلالية النحوية من مسالك أصول الكلام والفقه، ومنهم كذلك أبو البركات الأنباري الذي تأثر بأبي إسحاق الشيرازي في كتاباته الأصولية، بل نجد أن كتابه الإنصاف رتبته على مسائل فقهية خلافية بين الشافعي وأبي حنيفة. وقد تبعه جلال الدين السيوطي في المنهج نفسه في كتابه "الاقتراح في أصول النحو" على نظير الاقتراح في أصول الفقه.

فأمام هذا الانفتاح والتلاقح الفكري أخذ التفكير الاستدلالي موقعه في الدراسات العلمية اللغوية عامة والدراسات النحوية بصفة خاصة.

¹ منهج التواتر والثقة والتثبت في الرواية فلا استدلال لا يكون قويا إلا إذا توفرت فيه هذه الشروط التي وضعها أهل الحديث في الرواية ليعتمد النحوي أقوى الأقوال سنداً ومعتمداً.

² يقوم الاستدلال في علم الكلام: على المبدأين: مبدأ التلازم: الذي يعني إذا ثبت اللازم ثبت الملزوم، ومبدأ التمانع: الذي يعني إذا بطل الملزوم بطل اللازم. ومواضع كثيرة أخذ بمبدأين النحاة وعلى رأسهم سيبويه.

³ أخذ النحوي كثير من قواعد الاستدلال وآلياته من علم أصول الفقه كالقياس، والاستصحاب، والسير والتقسيم، بل فكر النحوي الاستدلالي استمد من هذا العلم في كثير من مسأله.

ب- انعدام النص أو نقص الاستقراء

في انعدام النص في العملية الاستدلالية النحوية يلجأ النحوي إلى است فراغ الجهد وإعمال العقل، لأن "إيقاف الاستشهاد عند حد معين جعل النحاة وقد جفت روافد الاستقراء عندهم يلجؤون إلى ما لديهم من قواعد، فيجعلونها مادة الدراسة بدل النصوص التي أعوزهم الجديد منها"¹، وقد بين الأنباري هذه الحالة بهذه الصيغة: "السماع محدود والاستعمال غير محدود"، وبحكم أن النقل غير ممكن فإن السبيل الوحيد لرصد لا محدودية اللغة حسب الأنباري هو اللجوء إلى قوانين ومبادئ العقل كالقياس على القواعد العقلية المحصورة هو الذي يسمح للمتكمم ببناء التأليف اللغوية غير المحصورة والتعبير اللامحدود عن المعاني النفسية اللامحدودة ويجعل الطابع العقلي والمحدود للقوانين "اليسيرة" العلم باللغة غير 'مكلف' وبناء على ذلك ينبغي أن يبنى النحو على مبادئ العقل ومنها القياس لا على الاستعمال الخارجي للغة لأنه لا يدخل تحت الحصر."²

ومن الظواهر التي لجأ إليها النحوي في غياب النص ظاهرة الافتراض، فهي تعد من الظواهر الاستدلالية التي لها مكانتها الخاصة عند النحويين، فساهمت هذه الظاهرة باستمرار الآلية الاستدلالية في الدرس النحوي على الرغم من توقف السماع وانعدام النص.

قال تمام حسان: "فلما انتهى عصر الاستشهاد، وكان على اللغويين أن يستمروا في دراسة اللغة دون أن تتجدد الشواهد في أيديهم، وجدوا أنفسهم بوضع اضطرروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها، لا عن مادة اللغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء، لأن السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية، ووقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد، وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة"³.

انطلق النحاة في ابتكار الكلمات اللغوية، والتراكيب النحوية، منها ما عقد منه سيبويه في (الكتاب) بابا تحت عنوان: "ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً"⁴، ذكر فيه ما افترض النحويون من أسماء مستعارة من ألفاظ وأوزان الأفعال كقوله:

¹ اللغة بين المعيارية والوصفية، حسان تمام، عالم الكتب القاهرة مصر. ط 2001م، ص 175.

² المتكلم وصناعة النحو، الرحالي محمد، ضمن كتاب "في اللسانيات العربية مبادئ نظرية وظواهر وصفية" 2021م. ص 197.

³ اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 4.

⁴ الكتاب، سيبويه، تحقيق أ. / عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. الثانية، 1402 هـ - 1982 م، 206/3.

"إن سميت رجلا ضرب أو ضرب لم تصرف. فأما فعل فهو مصروف، ودحرج لا تصرفه لأنه لا يشبه الأسماء"¹، كما ذكر افتراضات من النوع نفسه لنحاة آخرين، وما أنتجت بينهم من خلافات، إذ نقل عن يونس: أنك إذا سميت رجلا بالفعل: ضارب فهو مصروف، وكذلك إن سميته ضارب، وضرب، وهو قول أبي عمرو والخليل، في حين ذهب عيسى مذهبا مخالفا لهم لأنه يراه ممنوعا من الصرف². وهناك الكثير من هذه الفرضيات ورد ذكرها في الكتاب في أبواب الممنوع من الصرف كتسمية المذكر بال مؤنث، والمؤنث بالمذكر، والتسمية بالجمع، وأشباه الجمل، وبالحروف، والأدوات.

ج- المناظرات

قال الجرجاني: "المناظرة لغة من النظر، أو من النظر بالبصيرة، واصطلاحاً هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب"³.

فأساس المناظرة وجود متناظرين⁴ ولا بد لهما من موضوع تجري فيه المناظرة، والمقصود منها "ردّ الخصم إلى الصواب بطريق يعرفه؛ لأن رده بغير ما يعرفه من باب تكليف ما لا يطاق، فلا بد من رجوعهما إلى دليل يعرفه الخصم السائل معرفة الخصم المستدل"⁵. ولنجاح عملية الإقناع، والإفحام، فكل من المناظرين يحاول أن يقوي حجته، ولا يكون ذلك إلا بالاستدلال.

وللمناظرات مكانة رفيعة متميزة في الدرس النحوي وقد كانت لها أهمية كبرى في تطوير الاستدلال وتوسيعه. وقد دونت سير أعلام النحو العربي مجموعة من المناظرات التي كانت مساعدا على الانفتاح على استدلالات جديدة خاصة

¹ المصدر نفسه، 207/3.

² المصدر نفسه: 206/3.

³ التعريفات: 231.

⁴ ويسمى البادئ بالكلام (عارض الموضوع) معيّلا، والمعتز سائلا

أو يسمى البادئ (عارض الموضوع) مانعا والمعتز مستدلا، وذلك تبعا لموضوع المناظرة

وقد يتغير الأمر أثناء المناظرة، فينقلب السائل مُعِلِّلا والمُعِلَّل سائلا أو المانع مستدلا والمستدل مانعا. أنظر: أدب الحوار والمناظرة، ص

66

⁵ الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي أبو إسحاق، دار المعرفة، لبنان د. ت 4 / 335.

العقلية منها. ومن أشهر هذا النوع من المناظرات تلك المناظرة¹ التي جرت بين الفيلسوف متى بن يونس (ت328هـ)، وأبي سعيد السيرافي (368هـ). وكان الدليل العقلي هو الفیصل والحكم الذي يرجع إليه.

ومن النماذج كذلك على استثمار أكثر من دليل في المناظرات المناظرة المشهورة التي سميت: بالزنبورية، حيث جرت بين الكسائي، وسيبويه، فسألوه عن أمور كثيرة، ثم سألوه كيف تقول: "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها" اختار سيبويه الرفع ومنع النصب فإذا هو إياها. والكسائي جوز الوجهين ودليله أن العرب ترفع كل ذلك وتنصب.

أما سيبويه استدلال بصحيح السماع منها:

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلْقَهَا يَا مُوسَى فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [سورة طه الآية 20].

وكذلك اعتمد على العامل النحوي لتقوية رأيه، وصورة إعراب (فإذا هو هي): هو: مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من خبر فوجب أن يقال "فإذا هو هي". الضمير (هو) راجع إلى الزنبور لأنه مذكر والضمير "هي" راجع إلى العقرب لأنها مؤنثة.²

هكذا أسهمت المناظرات والحوارات النحوية في توسيع الاستدلال وأكسبته كثيرا من الذبوع والانتشار لأن المستدل أو السائل في حاجة إلى سرعة الاستحضار ودقة النظر وقوة الدليل. هذه عوامل من جملة عوامل أخرى وسعت الاستدلال في الدرس النحوي التي جمعت بين السماع والاجتهاد مما كون منظومة استدلالية شاملة.

خاتمة

وبعد عرضنا لطبيعة الاستدلال النحوي وآليات اشتغاله يتبين لنا أن النحويين بنوا مسائل النحو العربي، وفروعه، وقضاياها على أسس متينة، استطاعوا من خلالها أن يسيروا عليها في آرائهم، وتوجيهاتهم، وفي مؤلفاتهم النحوية، كما كانت هذه الأسس من أهم الضوابط التي انطلقوا منها، وأسسوا عليها قواعدهم، وعززوا بها أحكامهم النحوية، واستدلوا بها في إبانة الأساليب التركيبية حتى غدت صناعة علمية قائمة بذاتها عمودها الاستدلال وأصوله.

ومن خلال قراءتنا للفكر النحوي نجد أن الاستدلال اتخذ اتجاهين:

أحدهما: تطبيقي ويتجلى في جميع المؤلفات النحوية التي مورست استدلالاتها من الناحية العملية ابتداء من "كتاب" سيبويه إلى آخر ما ألف في علم النحو.

¹ المقابسات، التوحيد أبو حيان، تحقيق حسن السندوبي، المكتبة التجارية، ط1، مصر، 1929م. ص 86 87.

² الإنصاف، ص 208، 210.

والآخر: نظري يقعد لهذا الأصل، ويقننه انطلاقاً من القواعد العامة التي وضعها النحاة مثل الخصائص لابن جني، وأعمال أبي البركات الأنباري الذي خصّ أصول الاستدلال بعناية دقيقة. إلا أن الملاحظ لدراستنا للاستدلال يتبين أن النحاة قد استفادوا من مناهج المنطق الأرسطي، وطرائق علم أصول الفقه، وانطلقوا من قواعدهما الاستدلالية لبناء القواعد واستنباط الأحكام واستثمارها فيما يدور بينهم من خلاف وجدل.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل - ط دار الكتب العلمية دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى - 1405هـ/1985م.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق الشيخ محمد علي النجار، المكتبة العلمية. بيروت (بدون) ط.
- ابن فارس أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ط 1399هـ - 1979م.
- أبو الطيب عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، دار النهضة القاهرة.
- أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2007م.
- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن،
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ت - جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى (2002م).
- لمع الأدلة في أصول النحو، ت - الأفغاني سعيد، مطبعة الجامعة السورية، (1377هـ/1957م).
- التفتازاني سعد الدين، متن تهذيب المنطق والكلام ط 1 سنة 1330هـ، 1912 مطبعة السعادة القاهرة مصر.
- التهانوي محمد بن علي، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون الطبعة: الأولى، 1996م.
- التوحيد أبو حيان، المقابسات، تحقيق حسن السندوي، المكتبة التجارية، ط 1، مصر، 1929م.
- الجرجاني الشريف، التعريفات دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان؛ الطبعة: الأولى 1403هـ - 1983م

- جريشة علي، أدب الحوار والمناظرة ص 66، دار الوفا، المنصورة، ط 1، 1989م.
- الجمحي محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط 1400هـ / 1980م.
- حجازي عوض الله، المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، دار الطباعة المحمدية، مصر، ط 6، (د ت).
- الحديثي خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث دار الرشيد الطبعة الأولى بغداد العراق 1981
- حسان تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية عالم الكتب تاريخ 2001م 1421هـ القاهرة مصر.
- الزبيدي أبو الفيض محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، الطبعة الثانية (1393هـ، 1973م).
- السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن، الاقتراح في اصول النحو، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، سوريا، ط 2006م
- الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، لبنان د. ت
- العمري محمد بن علي، قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الأنباري كلية اللغة العربية جامعة أم القرى السعودية بدون تاريخ.
- المظفر محمد رضا، المنطق مطبعة النعمان، تاريخ النشر: 1968، النجف العراق.
- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان، كتاب الحروف تحقيق محسن مهدي دار المشرق بيروت لبنان ط 1، 1986م.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط: الطبعة الثانية، 1972م 1392هـ
- الميداني عبد الرحمان حسن حبنكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، سوريا، 1414هـ 1993م،
- النجار لطيفة ابراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعدها الناشر: دار البشير الطبعة: الاولى - 1414هـ - 1994م
- الرحالي محمد، المتكلم وصناعة النحو ضمن كتاب "في اللسانيات العربية مبادئ نظرية وظواهر وصفية" 2021م.

References

- The Holy Qur'an.
- Ibn al-Hajib, Muntahā al-Wuṣūl wa-l-Amal fī 'Ilmay al-Uṣūl wa-l-Jadal, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1st ed., 1405 AH/1985.

- Ibn Jinni, Al-Khaṣā'is, edited by Muhammad 'Ali al-Najjar, al-Maktabah al-'Ilmiyyah, Beirut, n.d.
- Ibn Fāris, Abū al-Ḥusayn Aḥmad, Mu'jam Maqāyīs al-Lughah, edited by 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dar al-Fikr, 1399 AH/1979.
- Abū al-Ṭayyib 'Abd al-Wāhid ibn 'Alī, Marātib al-Naḥwiyyīn, Dar al-Naḥḍah, Cairo.
- Abū al-Makārim, 'Alī, Uṣūl al-Tafkīr al-Naḥwī, Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 1st ed., 2007.
- Al-Anbārī, Abū al-Barakāt 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Abī Sa'īd, Al-Inṣāf fī Masā'il al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-l-Kūfiyyīn, edited by Jawdat Mabruk Muḥammad Mabruk, Maktabat al-Khanji, Cairo, Egypt, 1st ed., 2002.
- Al-Anbārī, Abū al-Barakāt 'Abd al-Raḥmān, Luma' al-Adillah fī Uṣūl al-Naḥw, edited by Sa'īd al-Afghānī, Syrian University Press, 1377 AH/1957.
- Al-Taftāzānī, Sa'd al-Dīn, Matn Tahdhīb al-Manṭiq wa-l-Kalām, 1st ed., al-Sa'adah Press, Cairo, Egypt, 1330 AH/1912.
- Al-Tahānawī, Muḥammad ibn 'Alī, Kashshāf Iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-l-'Ulūm, Maktabat Lubnān Nāshirūn, 1st ed., 1996.
- Al-Tawḥīdī, Abū Ḥayyān, Al-Muqābasāt, edited by Ḥasan al-Sandūbī, al-Maktabah al-Tijariyyah, Egypt, 1st ed., 1929.
- Al-Jurjānī, al-Sharīf, Al-Ta'rīfāt, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1403 AH/1983.
- Jīrīshah, 'Alī, Ādāb al-Ḥiwār wa-l-Munāẓarah, p. 66, Dar al-Wafā', Mansoura, 1st ed., 1989.
- Al-Jumahlī, Muḥammad ibn Sallām, Ṭabaqāt Fuḥūl al-Shu'arā', edited by Maḥmūd Muḥammad Shākir, al-Madanī Press, 1400 AH/1980.
- Ḥijāzī, 'Awḍ Allāh, Al-Murshid al-Salīm fī al-Manṭiq al-Ḥadīth wa-l-Qadīm, Dar al-Ṭibā'ah al-Muḥammadiyyah, Egypt, 6th ed., n.d.
- Al-Ḥadīthī, Khadījah, Mawqif al-Nuḥāt min al-Iḥtijāj bi-l-Ḥadīth, Dar al-Rashīd, Baghdad, Iraq, 1st ed., 1981.
- Ḥassān, Tammām, Al-Lughah bayna al-Mi'yāriyyah wa-l-Waṣfiyyah, 'Ālam al-Kutub, Cairo, Egypt, 2001.

- Al-Zabīdī, Abū al-Fayḍ Muḥammad, Tāj al-‘Arūs min Jawāhir al-Qāmūs, al-Maṭba‘ah al-Khayriyyah, established in Jamāliyah, Egypt, 2nd ed., 1393 AH/1973.
- Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn Abū al-Faḍl ‘Abd al-Raḥmān, Al-Iqtirāḥ fī Uṣūl al-Naḥw, edited and annotated by ‘Abd al-Ḥakīm ‘Aṭiyyah, Dar al-Bayrūtī, Damascus, Syria, 2006.
- Al-Shāṭibī, Abū Ishāq, Al-Muwāfaqāt fī Uṣūl al-Sharī‘ah, Dar al-Ma‘rifah, Lebanon, n.d.
- Al-‘Umarī, Muḥammad ibn ‘Alī, Qiyās al-‘Aks fī al-Jadal al-Naḥwī ‘inda Abī al-Barakāt al-Anbārī, College of Arabic Language, Umm al-Qura University, Saudi Arabia, n.d.
- Al-Muẓaffar, Muḥammad Riḍā, Al-Mantiq, al-Nu‘mān Press, Najaf, Iraq, 1968.
- Al-Fārābī, Abū Naṣr Muḥammad ibn Muḥammad ibn Ṭarkhān, Kitāb al-Ḥurūf, edited by Muḥsin Maḥdī, Dar al-Mashriq, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1986.
- Academy of the Arabic Language in Cairo, Al-Mu‘jam al-Wasīṭ, 2nd ed., 1972/1392 AH.
- Al-Maydānī, ‘Abd al-Raḥmān Ḥasan Ḥabankah, Ḍawābiṭ al-Ma‘rifah wa-Uṣūl al-Istidlāl wa-l-Munāẓarah, Dar al-Qalam, Damascus, Syria, 1414 AH/1993.
- Al-Najjār, Laṭīfah Ibrāhīm, Dawr al-Binyah al-Ṣarfiyyah fī Waṣf al-Zāhirah al-Naḥwiyyah wa-Taḳ‘īdihā, Dar al-Bashīr, 1st ed., 1414 AH/1994.
- Al-Raḥḥālī, Muḥammad, “Al-Mutakallim wa-Ṣinā‘at al-Naḥw,” in Fī al-Lisāniyyāt al-‘Arabiyyah: Mabādi’ Naẓariyyah wa-Zawāhir Waṣfiyyah, 2021.